مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية للحد من الفساد المالي

■ أ. نجية علي ابراهيم الشريف *

● تاريخ استلام البحث 2024/03/21م ● تاريخ قبول البحث 2024/05/13م

■ **المستخلص:**

تناولت هذه الدراسة مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية للحد من الفساد المالي، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع بيانات الدراسة،من خلال استخدام استمارة الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدارسه التي اشتملت على موظفي ديوان المحاسبة بالإدارة العامة وفرع الديوان بمدينة طرابلس، ولتحليل البيانات تم استخدام اختيار الإشارة (sing test).

وقد توصلت الدراسة في نتائجها، إلى أن إجراءات ديوان المحاسبة تسعى للحد من الفساد المالي بالمؤسسات والشركات العامة في ليبيا. وأوصت الدراسة على تبني نظام التحفيز يساعد أعضاء الديوان في رفع الكفاءة، ويؤدي بموجبه إلى المساهمة في صنع دوافع للمشاركة في تأدية الضبط على الأداء المالي بالمؤسسات والشركات العامة.

● **الكلمات المفتاحية:** الفساد، الفساد المالي.

■ **Abstract:**

Abstract

This study addressed the extent of the Libyan Audit Bureau's commitment to financial control procedures to reduce financial corruption. This study

* محاضر بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E - mail: nnaiyh8@gmail.com

relied on the descriptive analytical approach to collect the study data, by using a questionnaire form that was distributed to the study sample, which included the Audit Bureau employees in the General Administration and the Bureau's branch in Tripoli. To analyze the data, the signal selection (sing test) was used.

The study concluded in its results that the Audit Bureau›s procedures seek to reduce financial corruption in public institutions and companies in Libya. The study recommended adopting an incentive system that helps members of the Bureau to raise efficiency, and leads to contributing to creating incentives to participate in performing financial performance control in public institutions and companies.

● **Keywords:** Corruption, Financial corruption

■ المقدمة:

تعد ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدولة بكافة مؤسساتها الحكومية وتهدد الشعوب ومستقبلها لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وأخلاقية على الدولة، وأصبحت هذه الظاهرة عالمية تشغل الرأي العام لمعرفة أسبابها وآثارها والطرق المناسبة لمكافحتها والحد منها.

ويعتبر الفساد المالي والإداري أحد المخاطر التي تواجه اقتصاديات دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص وذلك لكونه تبديداً وسرقة للأموال من قبل المفسدين والمستغلين، وبالتالي حرمان البلاد من ثرواتها ومن ثم انتشار الفقر والتخلف. فهو لا يختص بشعب معين ولا بدولة معينة أو ثقافة دون أخرى فهو موجود في جميع دول العالم، (Mashal, 2011, P7).

وللحد من خطورة هذه الظاهرة ومحاولة منع تفشيها وانتشارها داخل المجتمعات أُسست العديد من الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية التي تُصدر سنوياً تقريراً يسمى مؤشر مدركات الفساد، يشمل معظم دول العالم ليوضح مستوى الفساد في تلك الدول التي شملها التقرير، وترتيب كل دولة حسب مؤشرات ومقاييس معينة (حيدر، 2023، ص 26).

وتعد الرقابة ذات أهمية كبيرة في جميع المؤسسات سواء الحكومية أو الخاصة، حيث حرصت الحكومات على تطوير أجهزتها الرقابية، وترشيد الإنفاق من المال العام، وضبط إيراداتها، لما لذلك من فوائد في الحفاظ على المال العام على المستوى المحلي(الدوسري، 2011،ص52).

وفي البيئة الليبية يعتبر ديوان المحاسبة من الأجهزة الرقابية العليا والذي يتبع مباشرة السلطة التشريعية في الدولة، ويتولى ديوان المحاسبة عملية الرقابة ومراجعة حسابات جميع مؤسسات الدولة الممولة من الحزانة العامة ومجلس الوزراء، وما يتفرع عنه من إيرادات ومكاتب بداخل ليبياوخارجها، وكذلك الشركات التي تساهم فيها الدولة والمشروعات والمؤسسات والأجهزة العامة، وغيرها من الجهات الأخرى، ويعتبر الديوان جهة مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية باعتباره جهة يتبع السلطة التشريعية ولديه العديد من الصلاحيات والامتيازات التي تمكنه من أداء عمله بكفاءة (قانون ديوان المحاسبة الليبي، رقم (19) لسنة (2013) لذا جاءت هذه الدارسة لدراسة دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من ظاهرة الفساد المالي في البيئة الليبية.

■ الدراسات السابقة:

- دراسة يخلف (2013) بعنوان:مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والاداري بالمؤسسات والشركات العامة..

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية القوانين والتشريعات التي تنظم عمل ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي في الشركات العامة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تجميع كمية من الحقائق المهمة والمتصلة بالموضوع وإخضاعها للتحليل. كما تم استخدام استمارة الاستبيان لتجميع بيانات الدراسة والتي تم تحليلها فيما بعد بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.(Statistical Package for the Social Sciences SPSS). أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن هناك فاعلية في قوانين ديوان المحاسبة

الليبي في محاربة الفساد المالي بالمؤسسات والشركات العامة. كما أوصت الدراسة أيضا بضرورة تبني وتطبيق المعايير الدولية للرقابة الحكومية وذلك من أجل رفع كفاءة رقابة ديوان المحاسبة الليبي الحالية.

- دراسة الشويرف، وحيدر (2013): بعنوان :أسباب الفساد المالي والاداري :من وجهة نظر موظفي ديوان المحاسبة .

تناولات هذه الدراسة التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وبالتالي محاولة وضع مقترح لمكافحته والحد منه في ضوء النتائج التي ستخلص إليها الدراسة. تم تصميم صحيفة استبيان ووزعت على عينة من مراجعي ديوان المحاسبة بالمنطقة الغربية،. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل التي تمت دراستها تسبب في ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري، ولكن بمتوسطات حسابية مختلفة؛ حيث كانت العوامل المرتبطة بالبيئة القانونية والتشريعية وكذلك عوامل البيئة السياسية من أهم هذه العوامل، أما العوامل الشخصية فهي الأقل تأثيرا على انتشار الفساد؛ على الرغم من أن إحدى أسبابها (انعدام الوطنية وضعف الوازع الديني لدى الموظف) جاءت في المرتبة الأولى من بين كافة أسباب العوامل.

- دراسة الفطيسي (2014): بعنوان:الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال في ليبيا.

هدفت هذه الدارسه إلى وضع مقترحات للحد من ظاهرة الفساد المالي من خلال معالجة أوجه القصور في أنظمة الرقابة المالية بالمؤسسات الحكومية في ليبيا، وذلك من خلال تحليل المخالفات والملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة من أجل تشخيص وإبراز مواطن الضعف في نظام الرقابة المالية، وتقديم مقترحات التي من شأنها معالجة أوجه القصور والضعف في النظام المحاسبي ونظام الرقابة على المال العام.

وتوصلت الدراسة إلى أن تزايد معدل الفساد في ليبيا، وأن الجهات العامة في ليبيا تعاني من قصور وضعف في نظام الرقابة الداخلية.

- دراسة الشريجي، والمايل (2018): بعنوان:واقع الفساد المالي والاداري في ليبيا ،أثاره وسبل مكافحته.

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الفساد المالي والإداري بالدولة الليبية، والآثار المترتبة عن هذا الفساد على أجهزة الدولة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي من خلال الكتب، والمقالات، والدوريات العلمية، والأبحاث التي تناولت الموضوع قيد الدراسة، وذلك بالتطرق لمفهوم الفساد، ومظاهره، وأنواعه، وأسبابه، وآثاره، وطرق مكافحته، كما تم الاستعانة بالتقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية لسنة (2016) وتقارير منظمة الشفافية الدولية. أكدت نتائج الدراسة بأن الأسباب الحقيقية للفساد بقطاعات الدولة يرجع إلى الانقسام السياسي الحاصل بالدولة الليبية والانفلات الأمني، بالإضافة إلى استغلال شريحة كبيرة من المسؤولين والموظفين لهذا الانقسام ومخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها،وانتشار الفساد الإداري بشتى صوره من وساطة، ومحسوبية، كذلك انتشار الفساد المالي في كافة قطاعات الدولة وذلك من خلال العقود والاعتمادات الوهمية، وصرف المكافآت لغير مستحقيها، وغيرها من التجاوزات المالية والمستندية. لقد تضرر الاقتصاد الليبي وبشكل كبير نتيجة تجاوزات القطاع المصرفي من غسيل الأموال، وتهريب العملة، واعتمادات وهمية وغيرها من التجاوزات.

- دراسة القماطي (2021): بعنوان:دور التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد *المرتبات والتوظيف نموذجا *

هدفت هذه الدارسه لمعرفة دور التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد دراسة تحليلية للتقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، وذلك من خلال تحليل نصوص قانون ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013)، وبيان الوصف العام للتقارير السنوية لديوان المحاسبة والتوظيف والمرتبات، والمقارنة بين التقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي من سنة (2014) إلى سنة (2019)، وبيان دورها في مكافحة الفساد.

توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أي تحسن في مكافحة الفساد بشكل عام، وكذلك لم يطرأ أي تغيير على مستوى الفساد في الدولة الليبية خلال العشر السنوات الأخيرة، ومن هذا الموضوع الاهتمام اللازم من الحكومات المتعاقبة. بالإضافة أشارت نتائج الدراسة إلى صعوبة التصريح بوجود إنجازات حقيقية للتقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي على صعيد مكافحة الفساد المالي في ملف التوظيف والمرتبات، فبعد تحسن الأوضاع من تقرير سنة (2014) إلى (2016)، لوحظ تفشي الفساد مرة أخرى بعد ذلك.

- **دراسة السريتي، وبن يوسف (2022): بعنوان :دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية .**

هدفت هذه الدارسه إلى التعرف على دور ديوان المحاسبة للحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية، من خلال التعرف على الإجراءات المتبعة من قبل الديوان لمواجهة ظاهرة الفساد، وفعالية القوانين والتشريعات المعمول بها للحد من الفساد، إضافة إلى التعرف على حجم ونوع البناء المؤسسي للديوان ودوره في دعم جهود مكافحة الفساد، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتم تصميم وتطوير استمارة استبيان تم توزيعها على عينة من المراجعين العاملين بمقر الإدارة العامة لديوان المحاسبة بطرابلس وفروعه بالمنطقة الغربية، حيث تم توزيع عدد (131) استمارة، وتم جمع (123) استمارة، منها عدد (117) استمارة صالحة للتحليل، وتم استخدام البرنامج الإحصائي spss في تحليل البيانات وتوصلت نتائج الدارسه إلى أنه يوجد دور رقابي لدى ديوان المحاسبة في الحد من الفساد، وتوجد بعض القوانين بحاجة للتعديل والتكييف بما يتناسب مع نوع وحجم العمل الرقابي، البناء المؤسسي للديوان بحاجة للتطوير لرفع كفاءة العاملين فيه، كما تبين أنه يعاني من نقص في الأعضاء العاملين به.

- **دراسة الرحموني وآخرون (2023): بعنوان: مدى مساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة ومشاركة المستويات الإدارية المختلفة

ووسائل وأساليب الرقابة المعتمدة في ديوان المحاسبة الليبي في عملية ضبط الأداء المالي داخل البلديات وكذلك معرفة مدى قدرة ديوان المحاسبة الليبي على تقديم الاقتراحات والتوصيات التصحيحية إلى الجهات المختصة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بضبط الأداء المالي ومعرفة المعوقات التي تحد من تطبيق الأساليب والوسائل الموضوعة لضبط الأداء المالي الداخلي. وفي ضوئه توصلتْ الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: يساهم ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات ويقوم بتبني نظام مناسب لضمان الجودة حول الأنشطة الرقابية وتبين أن ديوان المحاسبة الليبي يقوم باستقصاء الأساليب والوسائل الحديثة والفعالة للمساهمة في الضبط على الأداء المالي للبلديات، وإيصال المعلومات لصانعي القرار في البلديات في الوقت الملائم ووضع أهداف مالية واضحة وقابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد لها.

● **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

وأهم ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها يكمن في كونها تهتم بديوان المحاسبة الليبي، وتقييم برامج المراجعة والرقابة التي يمارسها على المؤسسات العامة في الدولة، والتعرف على مدى كفاءة وجدوى القوانين والإجراءات المتبعة من الديوان في الحد من ضياع وتبذير المال العام، وكذلك التعرف على قدرة ديوان المحاسبة من حيث توفير الدعم المالي والدعم الفني المناسب ووجود الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بعملية الرقابة على مؤسسات الدولة.

■ **مشكلة الدراسة:**

يعد الفساد المالي من الأمراض الخطيرة التي أخذت تهدد حاضر الشعوب ومستقبلها لما لهما من آثار اقتصادية واجتماعية وأخلاقية على الدولة (خصاونة،2010، ص 267)، وأشارت التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة (2018) إلى (2021) إلى تفشي ظاهرة الفساد بشكل عام وفي المؤسسات المصرفية بشكل خاص وكذلك سوء إستخدام الموارد المالية التابعة للقطاع العام في معظم الجهات ، وترتبط حدوث عمليات الفساد بمدى قوة

أو ضعف النظام المحاسبي المطبق ونظام الرقابة الداخلية بالوحدة الاقتصادية، وسياسات الدولة في الرقابة والمحافظة على المال العام، فعندما تكونت النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية المطبقة ضعيفة أو غير مطبقة بالشكل المطلوب، فإن الفساد يتعايش معها ويستفيد من نقاط الضعف بها لينمو ويزداد، وفي هذا الصدد قد أشارت لجنة حماية المنظمات المنبثقة عن (COSO) أن الضعف والقصور في نظام الرقابة الداخلية وعدم فعالية هذه النظم يعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الممارسات الفاسدة في المنظمات المختلفة (عبدالغفار، 2023، ص207). ولهذا نجد أن العديد من الدول العربية والأجنبية تقوم بجهد كبير لمكافحة الفساد على كافة المستويات، وتعتبر ليبيا من إحدى الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد المالي ،الأمر الذي جعل الدولة تسعى لمحاولة مكافحته من خلال مجموعة من الأساليب التي تعمل على مكافحة الفساد في الأجهزة الحكومية، ويعتبر ديوان المحاسبة أحد الأجهزة المكلفة بالمراجعة والرقابة على تنفيذ القوانين واللوائح ومراجعة الشركات الحكومية.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى قيام ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة المالية اللازمة للحد من الفساد المالي ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى قيام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على الإيرادات العامة للدولة؟
- ما مدى قيام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على المصروفات العامة للدولة؟

■ فرضيات الدراسة:

في محاولة من الباحثة في الوصول إلى إجابة لتساؤلات مشكلة الدراسة، وبعد الاطلاع على ما ورد في الكتب والنظريات والدراسات السابقة حول دور ديوان المحاسبة للحد من ظاهرة الفساد المالي ، تم بناء فرضيات الدراسة كالتالي:

■ **الفرضية الرئيسية**

يقوم ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة المالية اللازمة للحد من الفساد المالي

والتي ينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية

1: يقوم ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على الإيرادات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي.

2: يقوم ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على المصروفات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي.

■ **أهداف الدراسة:**

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في التحقق من مدى قيام ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة المالية اللازمة للحد من الفساد المالي ويتم الوصول إلى الهدف من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1 - التعرف على مدى قيام ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة المالية على الإيرادات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي.

2 - التعرف على مدى قيام ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة المالية على المصروفات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي.

3 - التعرف على مدى قيام ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة الإدارية اللازمة للحد من الفساد.

■ **أهمية الدراسة:**

يعتبر الفساد المالي من المشكلات التي تهدد أمن المجتمعات وكياناتها، الأمر الذي يستوجب دراسة هذه الظاهرة لما لها من أهمية وتتمثل في الآتي:

1. يمكن الاستفادة من مثل هذه الدارسة من خلال ماستوفره من بيانات ومعلومات عن الأساليب والوسائل لمكافحة الفساد المالي .
2. تمثل أهمية للجهات المكلفة بمكافحة الفساد مما يترتب عليه زيادة فعالية هذه الجهات في مكافحة الفساد
3. يستفيد من هذه الدارسة وذلك للوقوف على أبعاد الفساد كما تستفيد أيضا الهيئات الحكومية للوقوف على المعوقات التي تحد من فاعلية مكافحة الفساد المالي وذلك لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها.
4. تمثل هذه الدراسة إضافة علمية للدراسات التي تناولت دراسة ظاهرة الفساد المالي في البيئة الليبية.

■ **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، كما اعتمدت الدراسة أيضا على المنهج التحليلي من خلال البيانات المجمعة من عينة الدراسة بواسطة صحيفة استبيان وسيتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (Statistical Package For Social Science (SPSS

■ **حدود الدراسة:**

1. **حدود الدراسة المكانية:** تقتصر هذه الدراسة في حدودها التطبيقية والمكانية للإدارة العامة لديوان المحاسبة وفرع الديوان بمدينة طرابلس.
2. **حدود زمانية:** خلال عام 2024.
3. **حدود موضوعية:** تركز الدراسة على دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي.

■ **الجانب النظري .**

● **مظاهر الفساد المالي:**

تشير مظاهر الفساد إلى مخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل في الدولة ومؤسساتها، أو مخالفة القواعد والأحكام الخاصة بطبيعة عمل كل إدارة أو مؤسسة، أو مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كديوان المحاسبة المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، وتتجلى مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والعمولات وعقود البنية التحتية والإسراف في استخدام المال العام الذي أخذ أشكالا وصورا مختلفة (ضيفي، 2007، ص36).

وتتمثل بعض مظاهر الفساد الإداري والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار وكثرة الانتقال بين المكاتب، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والكسل والنكوص والسلبية، وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي وغيرها. وعموما هو عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل (حميريش، 2018، ص 280).

وتوجد العديد من صور الفساد المالي ومظاهره والتي يمكن تصنيفها حسب المجالات التالية:

1. الجانب التنظيمي الإداري: في هذا الجانب ينتج الفساد عن المخالفات الإدارية أو الوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته عمله، وتتجسد في التسيب والتراخي وعدم احترام وقت العمل، امتناع الموظف عن القيام بالعمل المطلوب منه وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار العمل والخروج عن العمل الجماعي (حميريش، 2018، ص280).
2. الجانب السلوكي: يتعلق هذا الجانب بمظاهر الفساد الناتجة عن المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه الشخصي والأخلاقي وتتجسد في سوء استعمال السلطة، المحسوبية والوساطة كتقديم تسهيلات وامتيازات للأقارب أو المعارف

دون وجه حق أو توظيف أشخاص غير مؤهلين فقط بسبب علاقاتهم الشخصية مع المسؤولين. (بلبال، زواو، 2019، ص 32).

3. الجانب المالي: تضم هذه المجموعة صور الفساد التي تكون سبب المخالفات المالية المتعلقة بالعمل، ومن مظاهرها الأكثر شيوعا الإسراف في المال العام مثل إنفاق الأموال العامة في شراء البنايات والأثاث، والمبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية. (قوتال، خديري، 2016، ص259).

● **أسباب الفساد المالي:**

1 - الأسباب الشخصية:

يمكن أن تكون الأسباب الشخصية للفرد سببا من أسباب الفساد المالي وذلك باعتبار أن الفساد وفقا لهذا السبب يعتبر مشكلة فردية وليس مشكلة جماعية ومن بين الأسباب الشخصية التي تساهم في ارتكاب وانتشار ظاهرة الفساد المالي. (سليمان، 2006، ص43)، وقد يضطر إلى ارتكاب ممارسات مالية وإدارية فاسدة إضافة إلى ذلك مدة الخدمة وهذه تساهم في انتشار هذه الظاهرة عندما تكون مدة خدمة الموظفين طويلة قد تسهل عليهم إخفاء ممارستهم غير القانونية مما قد يكون لها تأثير على الموظفين الجدد (الشويرف، وحيدر، 2013، ص 270).

2 - الأسباب السياسية:

الفساد المالي ظاهرة أخلاقية ويعد في نفس الوقت مشكلة أدارية وسياسية. حيث تلقى هذه الظاهرة انتشارا واسعا في المجتمعات التي يكون فيها ضعفا في ممارسة الديمقراطية (التميمي، 2013،ص 229).

3 - الأسباب الاجتماعية:

تكمن الأسباب الاجتماعية في انتشار ظاهرة الفساد المالي داخل المجتمع عندما يكون

القيام بأي عمل في داخل المؤسسات الحكومية بمقابل، أن يكون القيام بأي كلمة في وسائل الأعلام بثمن وأيضا تصريف الأعمال بثمن، فعندها يصبح الفساد ثقافه عامة داخل المجتمع يصعب القضاء عليه (التميمي، 2013، ص229).

4. الأسباب الاقتصادية:

وتكمن الأسباب الاقتصادية فيما يلي (الجمل، وسالم، 2015، ص 543):

1. تدني المستوى المعيشي للأفراد: إن تدنى المستوى المعيشي للأفراد في ظل ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور مما قد يدفع الفرد إلى ارتكاب هذه الظاهرة من أجل الحصول على احتياجاته الأساسية.
2. سوء توزيع الدخل القومي: عندما يكون هناك تمييز في توزيع الأموال. حيث تتمركز هذه الأموال لدى فئة معينة من الأفراد الأمر الذي يترتب عليه وجود طبقات فقيرة وطبقات غنية.
3. العدالة في توزيع الموارد: عدم وجود عدل في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان الأمر الذي يؤدي إلى استغلال وتكوين رأس مال قوي.

● آثار الفساد المالي:

تختلف الآثار الناتجة عن الفساد المالي باختلاف ظروف كل مجتمع وبيئته، ومن بين هذه الآثار والصور مايلي:

1. ضياع فرص الاستثمار المحلية:

إن لارتفاع مستويات الفساد دورا سلبيا في التقليل من مستويات النمو المحلي والتنمية المحلية؛ وذلك بسبب أثره على مناخ الاستثمار وجودته في بلد ما. حيث يسعى مرضى النفوس إلى الحصول على منافع ومزايا اقتصادية دون النظر إلى مصلحة المجتمع مايضعف الثقة، ويقلل فرص الاستثمار. فعدم تلبية المستثمرين لطلبات المفسدين من رشوة وعمولات قد يؤدي إلى عرقلة مشاريعهم (سليم، 2017، ص822).

2. فقدان الحقوق السياسية والمدنية:

يؤدي انتشار الفساد إلى فقدان الثقة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بدرجات مختلفة، وخاصة عند وجود غض للطرف من قبل السلطتين التشريعية والقضائية. في هذه الحالة تتغذى الصراعات والنزاعات بين الأطراف المتمتعة بالنفوذ والمستفيدة عند تضارب المصالح (البكوش، صالح، 2018، ص 123).

3. فقدان التنمية:

أعلنت الهيئات الدولية والعالمية التي تعمل على محاربة الفساد أن هذا الأخير يعتبر العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية (فضيل ،شعيب 2016، 293) فهو يؤدي إلى :-

- سوء استغلال موارد الدولة واستخدامها في تحقيق منافع فردية تؤدي إلى إعاقة النمو الأقتصادي
- إضعاف القدرة المالية للدولة نتيجة لعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

4. ضياع فرص التجارة والاستثمار الأجنبي:

كما هو الحال في الاستثمار المحلي فإن المصدرين والمستثمرين الأجانب عند انخراطهم في بيئة عمل يشوبها الفساد سيعملون على الموازنة بين تكاليف العمل في بيئة كهذه وما يجري على المدى القصير والطويل، وهذا له آثار سلبية على جودة الاستثمار واستخدام الموارد، ما يوقع الضرر في نهاية الأمر على أفراد المجتمع واقتصاده. (Menocal, et al, 2015).

5. انتشار الفقر وسوء توزيع الدخل:

يؤدي انخفاض النمو الاقتصادي وتراجعه بسبب الفساد إلى زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، فالرشوة لا تدفع للفقراء بل لذوي النفوذ من المسؤولين الذين يرتفع دخلهم على عكس الفقراء (Heldman & Enste, 2017)

■ **الجانب العملي .**

● **مجتمع الدراسة:**

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي تدرسها الباحثة، دراسة مطبقة على مدراء إدارات ديوان المحاسبة داخل الإدارة العامة وفروعها داخل بلدية طرابلس، وبناء على ذلك فإن المجتمع المستهدف يتكون من جميع مدراء الادارات داخل الديوان والبالغ عددهم 30 إدارة

● **عينة الدراسة:**

استخدمت الدراسة طريقة العينة العشوائية البسيطة من إجمالي مفردات مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (30) استبانة لتحديد حجم العينة المطلوبة، وقد تم استرجاع (25) صحيفة استبانة، وكان الفاقد (5) صحف، والجدول التالي يوضح نسبة الفاقد من الصحف الموزعة.

جدول رقم (1) يوضح توزيع صحف الاستبيان

الاستبانة الموزعة	الاستبانة المتحصل عليها	نسبة الاستمارات المتحصل عليها	الفاقد	نسبة الفاقد
30	25	٪ 83.33	5	٪ 16.66

● **الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة:**

1 - **المسمى الوظيفي:** خصائص عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي كما في الجدول التالي:

جدول (2) يبين الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (المسمى الوظيفي)

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	1	مدير الإدارة	2	8
	2	نائب مدير	2	8
	3	موظف	21	84
	المجموع		25	٪ 100.0

من خلال نتائج الجدول السابق تبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة على وظيفة موظف والتي بلغ عدد أفرادها (21) وبنسبة بلغت (84 ٪)، كما أظهرت النتائج أقل نسبة كانت لصالح أعلى وظيفة (مدير الإدارة) (نائب مدير)، والتي بلغ عددهم (2) بنسبة (8 ٪).

2 - **المؤهل العلمي**: خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما في الجدول التالي:

جدول (3) يبين الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (المؤهل العلمي)

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	1	دكتوراه	2	8.0
	2	ماجستير	10	40.0
	3	بكالوريوس	13	52.0
	المجموع		25	٪ 100.0

يبين الجدول السابق (3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة درجة تعليم بكالوريوس والتي بلغ عدد أفرادها (13) وبنسبة بلغت (52 ٪)، تليه درجة ماجستير والتي بلغ عددهم

(10) وبنسبة بلغت (40 ٪)، تليه أقل نسبة تمثيل كانت لصالح درجة دكتوراه والتي بلغ عددهم (2) وبنسبة بلغت (8 ٪) هذا بالتالي يبين أن أفراد عينة الدراسة هم ذي مؤهلات علمية عالية نسبياً.

3 - **الخبرة المهنية:** خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية كما في الجدول التالي:

جدول (4) يبين الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (سنوات الخبرة)

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة المهنية	1	من1 إلى 5 سنوات	14	56.0
	2	6-10 سنوات	3	12.0
	3	11-15 سنة	1	4.0
	4	أكثر من 15 سنة	7	28.0
	المجموع		25	٪ 100.0

يبين الجدول السابق (4) أن التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة، حيث إن النسبة الأكبر كانت لذوي الخبرة من 1 إلى 5 سنوات فقد بلغ عدد أفرادها (14) فرد، وبنسبة (56 ٪)، وأقل نسبة تمثيل كانت لذوي الخبرة من 11 إلى 15 سنة فقد بلغ عدد أفرادها (1)، بلغت نسبتها (4 ٪).

■ **تحليل متغيرات الدراسة:**

● **بُعد الإيرادات**

جدول (5) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لبُعد الإيرادات مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الجدول رقم (5) يوضح فقرات بُعد الإيرادات

الرقم	الفقرة موافق بشدة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	المتوسط العام
			موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية على الإيرادات العامة للدولة.	ك	5	10	10	0	0	4.200	0.763	2	4.017
		٪	20.0	40.0	40.0	0	0				
2	التأكد من مراقبة تحصيل الإيرادات والتأكد من أن جميع المبالغ التي حصلت قد تم توريدها للخزانة العامة وأنها في الحسابات المخصصة لها.	ك	12	10	1	2	0	4.280	0.890	1	
		٪	48.0	40.0	4.0	8.0	0				
3	دراسة اللوائح والأنظمة المالية النافذة للتأكد من تطبيقها ومن كفايتها ومن صلاحيتها لضمان الضرائب والرسوم وسائر إيرادات العامة الأخرى	ك	8	10	5	1	1	3.920	1.037	6	
		٪	32.0	40.0	20.0	4.0	4.0				
4	التحقق من مراعاة جميع أحكام القوانين العامة واللوائح المنفذة لها وتطبيقها تطبيقا سليما من قبل المؤسسات العامة للدولة	ك	6	14	3	2	0	3.960	0.840	5	
		٪	24.0	56.0	12.0	8.0	0				

الرقم	الفقرة موافق بشدة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	المتوسط العام
			موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
5	التأكد من أن حوافظ توريدالإيرادات والمستندات التي تقوم مقامها السجلات قد روجعت بواسطة الموظفين المختصين وان المبالغ بها قد تمت إضافتها إلى الإيرادات العامة بالشكل الصحيح	ك	7	13	4	1	0	4.040	0.789	3	4.017
		٪	28.0	52.0	16.0	4.0	0				
6	التأكد من أن كشوف الإيرادات والمتأخرات التي قدمتها الجهات العامة تذل بوضوح على ما تم تحصيله من الإيرادات مضافا إليه المبالغ المتأخرة التي لم يتم تحصيلها بعد	ك	7	8	9	1	0	3.840	0.898	7	
		٪	28.0	32.0	36.0	4.0	0				
7	التأكد من إنه لم يحصل إعفاء من ضريبة أو رسوم أو من أداء أية أموال أخرى مستحقة إلا في الأحوال المنصوص عليها في القوانين وبتصديق من الجهات المختصة قانونا	ك	9	7	9	0	0	4.000	0.866	4	
		٪	36.0	28.0	36.0	0	0				
8	التأكد من التركيز على أن تحصيل الضرائب والرسوم وسائر الإيرادات الأخرى قد تمت طبقا للقوانين	ك	5	14	5	1	0	3.920	0.759	6	
		٪	20.0	56.0	20.0	4.0	0				
9	التأكد من متابعة التسويات الشهرية لحسابات المصارف الخاصة بالإيرادات وكذلك المطابقة مع الدفاتر	ك	8	11	4	2	0	4.000	0.912	4	
		٪	32.0	44.0	16.0	8.0	0				

من خلال نتائج الجدول رقم (5) تبين أن فقرات البُعد (1، 2) على درجة عالية من الأهمية ذات الرتبة (1) و(2) على التوالي حيث كان متوسطها أكبر من (2.60) أي أن هناك موافقة بدرجة (موافق بشدة) على أسئلة البُعد الأول والمتعلق بالإيرادات من وجهة نظر موظفين ديوان المحاسبة، في حين فقرات المحور (3، 6، 8) كانت على مستوى أهمية متدنية من الأهمية ذات الرتبة (6 و7) على التوالي أي أن هناك موافقة بدرجة (موافق) لكلاهما حيث يتضح من خلال الجدول السابق بأن معظم أفراد عينة الدراسة متفقون بالعموم على فقرات بُعد الإيرادات.

- لمعرفة الرأي العام بالنسبة لبُعد الإيرادات تم حساب الدرجة الكلية

جدول (6) يوضح الرأي العام بالنسبة لبُعد الإيرادات

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
بُعد الإيرادات	محايد	5	20.0
	موافق	10	40.0
	موافق بشدة	10	40.0
	المجموع	25	٪ 100.0

من خلال الجدول السابق بأن معظم أراء المستهدفين في الدراسة كانت متفقة في العموم أي في اتجاه الموافقة غالبا على بُعد الإيرادات.

- **بُعد المصروفات**

جدول (7) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لبُعد المصروفات مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الجدول رقم (7) يوضح فقرات بُعد المصروفات

الرقم	الفقرة موافق بشدة		درجة الموافقة موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط العام
1	التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المصروفات العامة للدولة	ك	6	15	4	0	0	4.080	0.640	4	4.062
		٪	24.0	60.0	16.0	0	0				
2	التثبت من أن جميع الاعتمادات قد صرفت في الأغراض التي خصصت لها وان الصرف قد تم طبقا للقوانين واللوائح النافذة	ك	7	12	6	0	0	4.040	0.734	5	
		٪	28.0	48.0	24.0	0	0				
3	التحقق من أن جميع المدفوعات تدعمها وتؤيد صرفها مستندات صحيحة.	ك	8	15	2	0	0	4.240	0.597	1	
		٪	32.0	60.0	8.0	0	0				
4	التأكد من أن جميع اللوائح والأنظمة الخاصة بالمخازن العامة وفروعها ومن سلامة تطبيقها.	ك	3	17	3	2	0	3.840	0.746	7	
		٪	12.0	68.0	12.0	8.0	0				
5	التأكدمن أن جميع قسائم الصرف الصادرة في حدود التعويضات الخاصة لها	ك	6	13	5	0	1	3.920	0.909	6	
		٪	24.0	52.0	20.0	0	4.0				

الرقم	الفقرة موافق بشدة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط العام
			موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
6	التأكدمن أن القرارات الخاصة بالتعيين والترقية ومنح البدلات والعلاوات أيا كان نوعها قد صدرت طبقا للقوانين واللوائح المنظمةلها في حدود الميزانية	ك	9	13	1	1	1	4.120	0.971	3	4.062
		٪	36.0	52.0	4.0	4.0	4.0				
7	التأكد من ضمان المعاشات والمكافأت الضمانية قد تم تقريرها أو تسويتها وفقا لحكام القوانين واللوائح النافذة.	ك	8	13	3	1	0	4.120	0.781	3	
		٪	32.0	52.0	12.0	4.0	0				
8	التأكد من التسويات الشهرية لحسابات المصارف الخاصة بالمصروفات وكذلك المطابقة مع الدفاتر	ك	6	16	2	0	1	4.040	0.840	5	
		٪	24.0	64.0	8.0	0	4.0				
9	التأكد من تسوية العهدة والسلف دوريا مع ضرورة تسوية العهد والسلف في نهاية السنة	ك	9	13	2	0	1	4.160	0.898	2	
		٪	36.0	52.0	8.0	0	4.0				

تبين أن فقرات المحور (7) على درجة عالية من الأهمية ذات الرتبة 1 و2 على التوالي حيث كان متوسطها أكبر من (2.60)، أي أن هناك موافقة بدرجة (موافق بشدة) على أسئلة البُعد الثاني والمتعلق بالمصروفات من وجهة نظر موظفين ديوان المحاسبة، في حين فقرات البعُد (4 و 5) كانت على مستوى أهمية متدنية من الأهمية ذات الرتبة 6 و7 على التوالي أي أن هناك موافقة بدرجة (موافق) لكلاهما حيث كان متوسطهما أكبر من (2.60) حيث يتضح من خلال الجدول السابق بأن معظم أفراد عينة الدراسة متفقون بالعموم على فقرات بُعد المصروفات.

- لمعرفة الرأي العام بالنسبة لبُعد المصروفات تم حساب الدرجة الكلية

جدول (8) يوضح الرأي العام بالنسبة لبُعد المصروفات

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
بُعد المصروفات	محايد	3	12.0
	موافق	10	40.0
	موافق بشدة	12	48.0
	المجموع	25	100.0 ٪

يتضح من خلال الجدول السابق بأن معظم أراء المستهدفين في الدراسة كانت متفقة في العموم ،أي في اتجاه الموافقة غالبا على بُعد المصروفات.

■ اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها، تم الاعتماد على اختبار t-test one-samples وفقا لقاعدة القرار التالية:

● **اختبار الفرضية الفرعية الأولي:**

يقوم ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على الإيرادات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في مدينة طرابلس لبُعد الإيرادات، ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أي هل هذا البُعد (الإيرادات) في عينة الدراسة يطبق أم لا من وجه نظر موظفين ديوان المحاسبة؟ ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار T-test one samples، وذلك لمعرفة إن كان هناك دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة عند مستوى المعنوية ($a = 0.05$) ويبين الجدول رقم (12 .3) النتائج المتعلقة بتحليل هذا الرأي.

الجدول رقم (12 .3) يبين نتائج اختبار T-test one samples

بُعد الإيرادات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	p-value	القرار
	25	4.017	0.676	7.524	0.000	رفض

يتضح من خلال نتائج جدول اختبار (T-test 11) أن قيمة اختبار (T) مساوياً إلى (7.524) بمستوى معنوية مشاهدة (0.000) p-value وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) **مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية، وهذا يعني بأن رأي أفراد العينة في الاتجاه الموافق على بُعد الإيرادات**

● **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

يقوم ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على المصروفات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في مدينة طرابلس لبُعد المصروفات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أي هل هذا البُعد (المصروفات) في عينة الدراسة يطبق أم لا من وجه نظر موظفين ديوان المحاسبة؟ ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار T-test one samples، وذلك لمعرفة إن كان

هناك دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة عند مستوى المعنوية (a =0.05) ويبين الجدول رقم (9) النتائج المتعلقة بتحليل هذا الرأي.

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار T-test one samples

المصروفات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	p-value	القرار
	25	4.062	0.609	8.714	0.000	رفض

يتضح من خلال نتائج جدول اختبار (T-test 12) أن قيمة اختبار (T) مساوياً إلى (8.714) بمستوى معنوية مشاهدة (0.000) p-value وهي أقل من القيمة المحددة (0.05)، **مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية، وهذا يعني أن رأي أفراد العينة في الاتجاه الموافق على بُعد المصروفات.**

■ النتائج:

من خلال عمليات التحليل الإحصائي، توصلت الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أن الإجراءات الرقابية التي يتبعها ديوان المحاسبة الليبي فعالة في الحد من الفساد المالي وبالمؤسسات والشركات العامة في مدينة طرابلس وذلك من خلال النتائج الفرعية التالية:

1. إن إجراءات الرقابة المالية التي يتبعها ديوان المحاسبة الليبي على الإيرادات العامة للدولة فعالة للحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في مدينة طرابلس.
2. إن إجراءات الرقابة المالية التي يتبعها ديوان المحاسبة الليبي على المصروفات العامة للدولة فعالة للحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في مدينة طرابلس.
3. إن إجراءات الرقابة الإدارية اللازمة التي يتبعها ديوان المحاسبة الليبي فعالة بشكل متوسط للحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في مدينة طرابلس.

■ التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

1. العمل على استمرار تفعيل اجراءات الرقابة المالية على الإيرادات والمصروفات للقضاء على الفساد المالي بالمؤسسات والشركات العامة في مدينة طرابلس
2. الزيادة في تطوير وتفعيل إجراءات الرقابة الإدارية للحد والقضاء على الفساد الإداري بالمؤسسات والشركات العامة في مدينة طرابلس
3. توفير أعداد مناسبة من أعضاء الديوان من مراجعين وتقنيين وفنيين بكافة التخصصات لتغطية العمل الرقابي بكفاءة وفعالية.
4. تبني نظام التحفيز الجيد لأعضاء الديوان، يؤدي بموجبه إلى المساهمة في صنع دوافع للمشاركة في تأدية الضبط على الأداء المالي بالمؤسسات والشركات العامة.

■ المراجع

1. بلبال، حسناوي. زواو، ضياء الدين. (2019). أسباب الفساد الإداري والمالي واستراتيجية مكافحته، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد،.
2. التميمي. عباس حميد يحيى (2013). جزء من مقترح للحد من الفساد المالي والإداري في الأجهزة الرقابية العليا. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية.
3. الجمل، ه. م. م. س.، & هشام مصطفى محمد سالم. (2015). الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا.
4. حميريش، سامية. (2018). الفساد المالي والإداري، أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية.
5. حيدر، رمضان. (2023). أسباب وآثار الفساد المالي والإداري في ليبيا: دراسة نظرية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية..

6. الدوسري، مبارك أحمد. (2011). تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العاملة في دولة. الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.

7. السريتي، المهدي مفتاح. ويوسف، صالح بن يوسف. (2022). دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية «دراسة ميدانية على المراجعين بديوان المحاسبة في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية.

8. سليمان، محمد مصطفى. (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي، دار الجامعة، مصر.

9. الرحموني ،أحمد الهادي ،الدبسكي ، صلاح النوري، والعود ، وزهاء مالك .(2023) مدى مساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات: دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة الليبي ، المجلة العلمية لكلية الأقتصاد والتجارة القره بولي .

10. الشريجي ع. م.، & المايل ع. م. (2018). واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا، الآثار وسُبُل مكافحته. مجلة الدراسات الاقتصادية.

11. الشويرف، عادل امحمد وعادل رمضان حيدر (2013) «أسباب الفساد المالي والإداري: من وجهة نظر موظفي ديوان المحاسبة» مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 1 العدد 2.

12. ضيفي عبد الرزاق. (2007). الفساد المالي فيروس بلا حدود. مجلة العلم والإيمان.

13. فضيل خان، شعيب محمد توفيق (2016). الفساد الإداري والمالي «المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج»، مجلة الحقوق والحريات.

14. الفطيسي، عبد الغني احمد. (2014): الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال في ليبيا. المجلة الجامعة. الزاوية – ليبيا. (16).

15. قانون ديوان المحاسبة الليبي، رقم (11) لسنة 2013.

16. محمد يخلف (2013) مدى تاثير قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات العامة ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس .

17. القماطي، زهور. (2012). دور التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد « المرتبات والتوظيف نموذجا. المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة. الجامعة الأسمرية الإسلامية. كلية الشريعة والقانون.

18 . يوسف خليفة اليوسف. (2004). دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط (1). مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت – لبنان.

● **ثانيا: المراجع الأجنبية:**

1. Baiden, J. N., Baiden, Y. P., & Ayariga, C. (2016). Assessing the Balance

2. Flaherty, John (1997) Role of Interned Auditors in The Anticorruption Battle, Paper Presented at The Eighth International Anticorruption Conference in Lima, Peru, Sep. 711-

3. Mashal, Ahmad M. (2011) Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries, International Journal of Economics and Management Sciences, Vol. 1, No. 4

4. Menocal, A. R., Taxell, N., Johnsøn, J. S., Schmaljohann, M., Montero, A. G., De Simone, F., . . . Tobias, J. (2015). Why corruption matters: understanding causes, effects and how to address them. London